# التحالف الوطني : نقل قضية الهاشمي محاولة للتأثير على العدالة

## العراقية تربط نجاح الحوارات بوقف إقالة المطلك وتوفير محاكمة عادلة لنائب الرئيس

□ بغداد / المدى

أكد التحالف الوطني، امس، على ضرورة دعم استقلال القضاء وتعزيز مصداقيته وإبقاء قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في حيزها القانوني وعدم المساومة السياسية عليها، فيما انتقد مطالبات نقل القضية إلى خارج بغداد، معتبرا أن الهدف من المطالبات بنقلها هو "التأثير على سير العدالة".

وقال زعيم التحالف إبراهيم الجعفري في بيان صدر، امس وتلقت (المدى) نسخة منه: إن "جميع مكونات التحالف اجتمعت، مساء أمس، بحضور رئيس الوزراء نوري المالكي لبحث لقاء القيادات وممثلي الكتل السياسية في المؤتمر الوطني المقرر عقده قريبا"، مبينا أن "الاجتماع أكد موقفه السابق بضرورة دعم استقلال القضاء وتعزيز مصداقيته وإبقاء قضية طارق الهاشمي في حيزها القانوني وعدم المساومة السياسية عليها".

وأضاف الجعفري: إن التحالف الوطني "يستنكر ما تناهى إلى سمعه من محاولات تسييس هذه القضية والضغط على القضاء لنقلها خارج بغداد ويعتقد إنها تهدف من وراء ذلك التأثير على سير العدالة"، موضحا أن "المجتمعين اتفقوا على ضرورة أن يركز هذا اللقاء المرتقب على استشراف آفاق المرحلة المقبلة بعد أن استعاد العراق سيادته الكاملة وتوافقت الكتل السياسية على أجندة واضحة لهذا اللقاء".

وشدد الجعفري على ضرورة أن "تتضمن المرحلة المقبلة ابرز المهام والتحديات والصعوبات التي تتطلب تعاون أطراف العملية السياسية وقادتها على إيجاد الحلول المناسبة لها بما في ذلك تعزيز الوحدة الوطنية ودعم سلطة القانون وبسط الأمن والاستقرار في ربوع الوطن والانطلاق قدماً في مسيرة البناء والإعمار".

وأكد رئيس التحالف الوطني "إصرار التحالف الوطني على تنفيذه لمشروعه الوطني وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية"، داعيا "القوى السياسية وجميع أبناء الشعب العراقي إلى الإسناد لدعم العملية مستثمرا مناسبة أربعينية الحسين لاستلهام المعاني الإنسانية في البناء والتقدم والأمن والازدهار".

ويتواجد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الصادرة بحقه مذكرة اعتقال بتهمة الإرهاب، حالياً في إقليم كردستان العراق، بعد أن عرضت وزارة الداخلية في (٢٠١١/١٢/١٩)، اعترافات مجموعة من أفراد حمايته بشأن قيامهم بأعمال عنف بأوامر منه، في حين أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني، في (٢٠١١/١٢/٢٤)، أن الهاشمي يتواجد بضيافته وسيُمثل أمام القضاء في أي وقت ومكان داخل العراق.

وقرر مجلس القضاء الأعلى، في(٢٠١١/١٢/٢٥) إعادة التحقيق في التهم الموجهة لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي أُجري من قبل قاضٍ منفرد، وأعلنت الهيئة القضائية الخماسية أن مذكرة الاعتقال بحق الهاشمي صدرت بعد توثيق تحقيقات القاضي المنفرد.

وأعلنت القائمة العراقية، بزعامة إياد علاوي، في (٢٤ كانون الأول ٢٠١١)، عن تقديمها طلباً رسمياً لنقل قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إلى محاكم إقليم كردستان، وهو ما كان الهاشمي قد طالب به مجلس القضاء الأعلى لعدم ثقته بحيادية القضاء في بغداد، وبعد رفض مجلس القضاء طلب الهاشمي نقل محكمته إلى محافظة كركوك أو قضاء خانقين في ديالى.

وحذّر رئيس الوزراء نوري المالكي خلال مؤتمر صحافي عقده في (٢٠١١/١٢/٢١) حكومة إقليم كردستان من السماح لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بالهروب، مؤكداً أن عدم التسليم أو السماح له بالهروب سيثير المشاكل مع الإقليم، فيما طالبه بتسليم نفسه للقضاء العراقي.

وأعلن وكيل وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان العراق فائق توفيق في تصريحات صحافية رفضه تنفيذ أمر اعتقال نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في حال تكليفه بالمهمة، موضحاً بأننا "لسنا شرطة لدى المالكي كي يأمرنا، ثم لماذا لم يقم المالكي باعتقاله في مطار بغداد"، لافتاً إلى أن الهاشمي حل ضيفاً على رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس الإقليم مسعود بارزاني، ولا يمكن اعتقاله.

من جانبها، دعت القائمة العراقية الى تهيئة اجواء سليمة لانجاح المؤتمر الوطني ، من خلال ضمان محاكمة عادلة للهاشمي ، وايقاف اجراءات إقالة المطلك.

وقالت المتحدثة الرسمية باسم العراقية ميسون الدملوجي في بيان تلقت (المدى) نسخة منه : ان القائمة العراقية تدعو الى تهيئة الاجواء المناسبة لإنجاح المؤتمر الوطني .

واوضحت : في مقدمة هذه الاجواء، تفكيك الازمة الراهنة المتمثلة بالاعتقالات واسعة النطاق بين المواطنين وفي صفوف جماهير العراقية والكتل السياسية المنضوية فيها، والتأزم السياسي في ديالى والمحافظات الأخرى، وإزالة المظاهر المسلحة والاستفزازية ضد الشعب العراقي بشكل عام، وقيادة وأعضاء العراقية بشكل خاص".

ودعت الدملوجي الى العمل على تقييم التحقيق في قضية طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية من قبل قيادات الكتل السياسية وضمان محاكمة عادلة ونزيهة خالية من الضغوط والتدخلات، وتجميد الاجراءات غير الدستورية بحق صالح المطلك نائب رئيس مجلس الوزراء، وفي ظل غياب نظام داخلي لمجلس الوزراء المنصوص عليه في دستور العراق وخلافاً للتوافق السياسي الذي انبثقت عنه الحكومة الحالية.

ونوهت الدملوجي الى ان العراقية تحرص ، على حضور كل قادة الصف الاول الذين تصدوا للنظام الدكتاتوري البائد وأرسوا ركائز العملية السياسية في العراق.

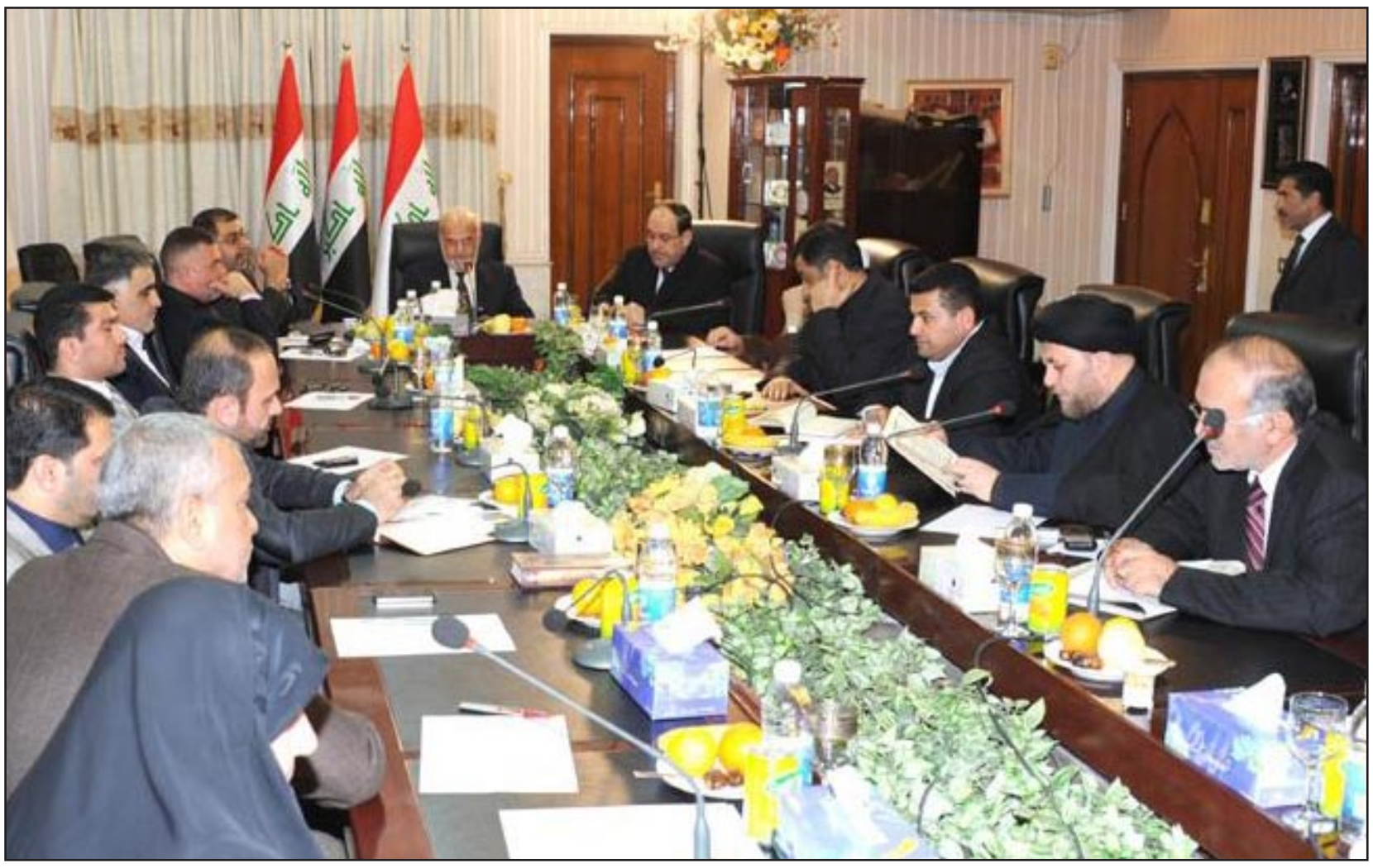

اجتماع التحالف الوطني امس الاول.. موقع ابراهيم الجعفري

# الحكومة تحذّر أنقرة من التدخل في شؤون العراق

## الريس: جهات تحاول نقل صورة مشوشة عن الأوضاع إلى تركيا

□ بغداد / المدى

دعت الحكومة العراقية تركيا الى عدم الاستماع للكتل السياسية بشأن الوضع الداخلي العراقي مؤكدة على ضرورة عدم التدخل في الشأن الداخلي العراقي .

وقالت المستشارة في مجلس الوزراء مريم الريس إن " الحكومة التركية مطالبة بعدم الاستماع الى الكتل السياسية التي تتعامل بازدواجية مع الشأن السياسي لمعرفة الشأن الداخلي العراقي ".

وأضافت ان " على تركيا أن تستند في تقييم الوضع الداخلي العراقي على رأي الحكومة العراقية المنتخبة لأنها جاءت عن طريق السُبل الديمقراطية ".

وتابعت " نرفض ان نتدخل في الشان الداخلي لتركيا وغيرها من البلدان الاقليمة وكذلك نرفض أي تدخل في الشؤون الداخلية للعراق ".

وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان قد أكد مساء الاثنين الماضي ان العراق يشهد أوضاعاً دموية لا يمكن معها الوقوف من دون حراك محذراً من أن الأوضاع هناك تُنذر بنزاع طائفي.

واضاف اردوغان في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره النرويجي الزائر جينز ستولتين برغ : ان تركيا لا يمكنها ان تشاهد الاوضاع في العراق تنحدر نحو نزاع دموي ذات صبغة طائفية معتبرا ان الوضع في الجارة الجنوبية يؤثر على بلاده.

واوضح اردوغان انه سيجري قريبا محادثة هاتفية مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بناءً على طلبه لبحث التطورات المقلقة في العراق معربا عن قلق بلاده من ان تؤدي هذه التطورات الى نزاع طائفي.

وقال رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الاثنين الماضي: ان العراق يشهد اوضاعاً دموية لا يمكن معها الوقوف من دون حراك محذراً من أن الاوضاع هناك تُنذر بنزاع طائفي.

الى ذلك، طالبت النائبة عن الكتلة البيضاء عالية نصيف رئاسة مجلس النواب بإيضاح اسباب زيارة رئيس المجلس اسامة النجيفي لتركيا في ظل " التدخلات التركية الاخيرة في الشأن العراقي ".

وكان رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي غادر الى تركيا قبل يومين للبحث في العلاقات بين البلدين بحسب مصدر نيابي .وقالت نصيف في بيان صحفي تلقت (المدى) نسخة منه ان " زيارة النجيفي للجارة تركيا جاءت في ظرف غير عادي شهد تصريحات غير مسؤولة أثارت حفيظة العراقيين أطلقها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بشأن ما وصفه بـ (مخاطر الوضع في العراق واحتمالات إندلاع حرب طائفية)".

واضافت أنه " على الرغم من اننا نتحفظ على توقيت هذه الزيارة ، إلا اننا نتمنى على النجيفي ان يُعلن خلال تواجده في تركيا عن موقفه الرافض لمثل هكذا تدخلات في الشأن العراقي ، بحكم منصبه كرئيس لمجلس النواب العراقي ".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اتصل باوردغان في وقت سابق للاطمئنان على وضعه الصحي ،

غير ان مقرر مجلس النواب قال امس: إن زيارة رئيس المجلس اسامة النجيفي إلى تركيا تهدف الى الطمأنة من الوضع السياسي في البلاد، ونفى أن يكون سبب الزيارة المواقف الأخيرة التي أطلقها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. وافاد محمد الخالدي لوكالة كردستان للأنباء: تهدف زيارة النجيفي لتركيا إلى الطمأنة عن الوضع السياسي في البلاد، الجميع قلقون مما يجري في العراق" .

وأوضح الخالدي أن الزيارة لا تتعلق بالتصريحات التي أطلقها اردوغان مؤخرا بشأن العراق، وقال "هناك مشاكل في العراق، هناك تأكيد على أن (الأزمة) تُحل داخلياً عبر المؤتمر الوطني".

النجيفي واوردغان.. أرشيف

# الصّدر يتهم سياسيين بقتل العراقيين

## كتلة الأحرار: الحائري تبرّأ من العصائب

□ بغداد / المدى

انتقد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، الجمعة، وبشدة السياسيين العراقيين، متهماً بعضهم بالاشتراك بقتل العراقيين.

وقال الصدر في رد له من احد أتباعه بشأن صراعات السياسيين في وقت يستمر فيه مسلسل التفجيرات، وتلقت (المدى) نسخة منه إن السياسيين "يرون الدماء تسيل وهم يتصارعون على الكراسي"، مخاطبا أتباعه بالقول "فيكم سمّاعون لهم"، بحسب تعبيره.

وأضاف الصدر: إن "بعض السياسيين يقوم بأمور تزيد من شعبيته والبعض الآخر يدافع عن نفسه والآخر يقف على التل وبين ذاك الشعب يُهدر دمه ويُقتل"، مشدداً أن "الطامة الأعظم مَن يقتلهم يصل إلى سدة الحكم أو يشترك بالعملية السياسية مدعياً إلقاء السلاح"، واصفاً ذلك بأنه "جريمة لا تُغتفر".

وتشهد العديد من المحافظات إضافة إلى العاصمة بغداد خلال الشهرين الماضيين، ارتفاعاً في وتيرة أعمال العنف راح ضحيتها العشرات من المدنيين والعناصر الأمنية، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة سياسية عقب إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية والقيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان لسحب الثقة من نائبه القيادي في القائمة العراقية أيضاً صالح المطلك، الأمر الذي دفع القائمة بزعامة إياد علاوي إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب وتقديم طلب إلى البرلمان لحجب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي.

وفي صعيد ذي صلة، اكد التيار الصدري ، على أن دخول عصائب اهل الحق في العملية السياسية لن يؤثر في التيار "مطلقاً"، فيما لفت إلى أن مرجع التيار المعتمد كاظم الحائري تبرّأ من عصائب اهل الحق في اكثر من مناسبة بسبب افعالهم.

وقال النائب امير الكناني: ان أي مخاوف من انشقاقات في التيار الصدري في حال دخول عصائب اهل الحق العملية السياسية لا وجود لها، بسبب الانتماء الأيدلوجي للتيار، وارتباطه بمرجعية واضحة معروفة.

واضاف الكناني ان "عصائب اهل الحق يدعون انهم من مقلّدي المرجع كاظم الحائري"، لافتاً الى ان "تعليمات الحائري وتوجيهاته كانت واضحة بتحريم الدم العراقي، لذلك لا يتبنى مشروع العصائب و تبرّأ من عصائب اهل الحق اكثر من مرة".

وبشأن التقارير الصحفية أشار إلى أن عصائب أهل الحق يروّجون لمرجعية السيد علي الخامنئي، فقد استبعد الكناني ان يطرح العصائب هذا الموضوع، مبينا أن "مرجعية السيد علي الخامنئي ترتبط بولاية الفقيه، وفي مشروع العصائب لم يعلنوا انهم يروّجون لإقامة دولة بهذه الاوصاف". وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد اتهم جماعة "عصائب أهل الحق" التي قررت إلقاء السلاح والانخراط في العملية السياسية بقتل سياسيين وعناصر في الجيش والشرطة العراقيين، مطالبا ايران بايقاف الدعم لهذه الجماعة ،إلا أن الوسيط السابق بين العصائب والحكومة العراقية سلام المالكي أعلن ان افراد العصائب قاوموا "الاحتلال" الامريكي، وأيديهم ليست ملطخة بدماء العراقيين، مؤكدا ان انضمامهم الى العملية السياسية من ايجابيات المرحلة الحالية.

# واشنطن تدعم المؤتمر الوطني.. وسفيرها يراقب الأحداث

□ بغداد / المدى

ذكر المكتب الإعلامي لوزير المالية رافع العيساوي امس ان الولايات المتحدة عبر سفيرها في العراق جيمس جيفري أكدت دعمها نحو عقد المؤتمر الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني لإنهاء الأزمة السياسية.

وقال مدير المكتب زيد محمد في تصريح نقلته وكالة كردستان للانباء إن "وزير المالية رافع العيساوي التقى السفير الأميركي في العراق جيمس جيفري والمستشار السياسي للسفارة الأميركية روبرت فورد وأطلعهما على الأزمة السياسية".

وأوضح محمد أن "الولايات المتحدة وعبر سفيرها في البلاد أكدت لوزير المالية رافع العيساوي على ضرورة انعقاد المؤتمر الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية وضرورة الخروج من الأزمة وعدم تعقيد الأوضاع".

وبالتزامن مع انسحاب آخر القوات الأميركية من العراق اشتدت حدة الصراع السياسي بين المالكي ومنافسيه في الاتفاق الهش لتقاسم السلطة.

وتصاعد الانقسام أيضا على طلب للمالكي لمجلس النواب يقضي بعزل نائب رئيس الوزراء صالح المطلك عن منصبه.

والهاشمي والمطلك من زعماء الكتلة العراقية وهي جماعة ذات طابع علماني وانضمت على مضض إلى حكومة الوحدة التي يقودها المالكي.

ويجري ساسة عراقيون كبار محادثات لاحتواء الموقف خشية تفاقم الأزمة التي قد تدفع العراق من جديد إلى خضم اضطرابات طائفية.

وقاطعت العراقية جلسات النواب والوزراء في الآونة الأخيرة شاكية من أنها تتعرض للتهميش برغم أنها اكبر كتلة منفردة في المجلس.

وفي سياق متصل أعلن النائب الثاني لرئيس مجلس النواب العراقي عارف طيفور، أمس الجمعة، أنه يستبعد توصل المؤتمر الوطني المرتقب بين الأطراف السياسية المختلفة في العراق الى حل للأزمة الراهنة، فيما أكد قيادي في إئتلاف العراقية وجود رؤى لدى الكتل السياسية الكبيرة في النواب لحل تلك الأزمة.

وأفاد طيفور لوكالة كردستان للأنباء أنه "من المقرر أن يشكل الرئيس جلال طالباني لجنة من جميع الكتل السياسية في البلاد الأحد المقبل لبدء التحضيرات لعقد مؤتمر وطني بين تلك الكتل"، مشيراً الى أن "نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس ورئيس إئتلاف الكتل الكردستانية فؤاد معصوم سيمثلان الكرد في اللجنة".

وأضاف طيفور أن "زعيم إئتلاف العراقية إياد علاوي رهن مشاركته في المؤتمر المرتقب بمشاركة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في حين أن أعضاء العراقية رهنوا مشاركتهم في المؤتمر بمشاركة علاوي وهو ما يعني مبدئياً فشل المؤتمر".

وتابع أنه "يستبعد توصل المؤتمر الوطني المرتقب بين الأطراف السياسية المختلفة في العراق الى حل للأزمة الراهنة"، مبيناً أنه "يرى أن الهدف من المؤتمر هو جمع الفرقاء العراقيين على طاولة واحدة وهو الأمر الذي لن يطول كثيراً وبالتالي فإن المؤتمر لن يحقق أهدافه المعلنة".

وكانت الرئاسات الثلاث قدعقدت الثلاثاء الماضي بعد وصول طالباني لبغداد اجتماعا لبحث التحضيرات اللازمة لعقد المؤتمر الوطني للقوى السياسية، وسط مطالبة القائمة العراقية بضمانات لنجاح المؤتمر الوطني.

جيفري